

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والخمسين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الثلاثاء، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد بابلو ماسيدو (المكسيك)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٥٦ لمؤتمر نزع السلاح.

على قائمة المتكلمين التي لدي في الجلسة العامة لهذا اليوم مندوبة كولومبيا الموقرة السفيرة كليمنسيا فوريرو. يسعدني سيدي أن أعطيك الكلمة.

السيدة فوريرو (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): بموجب البند قيد نظر المؤتمر اليوم في جلساته غير الرسمية، وهو "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، يود بلدي أن يشاطركم عدداً من الأفكار بشأن حالتنا الراهنة المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والقيام بذلك في هذه الجلسة الرسمية، حتى تُدوّن في محضرها. ونود أن نسجل موقفنا الرسمي في محضر هذه الجلسة الرسمية.

بادئ ذي بدء، أود أن أعلن أن كولومبيا تعتقد أن وقف تفجيرات تجارب الأسلحة النووية هو تدبير فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ولذلك وقعنا على المعاهدة منذ اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليها، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبعد بضعة أيام، وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ومن خلال القرار CTBT/MMS/RES/1، الذي ينشئ اللجنة التحضيرية الخاصة بهذا الجهاز، أُنخذ قرار بوجوب قيام الدول الموقعة بتسديد الاشتراكات في الميزانية العادية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بداية من ذلك التاريخ. وترتب على ذلك مبلغ واجب على كولومبيا دفعه في شكل اشتراكات. لكن، نظراً إلى أن دستور كولومبيا ينص على أنه لا يمكن دفع مبالغ مالية للمنظمات الدولية أو القيام بعمليات دفع ذات أثر رجعي طالما لم يعتمد الكونغرس قانوناً ولم تودع الصكوك الملائمة، فإنه يتعذر على بلدي أن يقر بذلك الالتزام ذي الأثر الرجعي أو أن يدفع المبالغ المالية ذات الصلة. وقد قدمنا حججنا علناً وعلى نحو شفاف إلى أمانة منظمة المعاهدة إضافة إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، وعُقدت على ذلك الأساس مشاورات سعيًا لإيجاد حل أو صيغة تمكن كولومبيا من التصديق على المعاهدة، وهو ما ترغب فيه، دون إخلال بنظامها القانوني. ونأمل أن تؤدي مشاوراتنا بسرعة إلى صيغة مرضية.

ونحن ندرك التزامنا الخاص كإحدى الدول المدرجة في المرفق ٢، التي يعتبر تصديقها على المعاهدة أمراً ضرورياً لتدخل حيز التنفيذ. ويمكنكم جميعاً أن تتأكدوا من أننا لم نعمل عملية التصديق، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو على الصعيد متعدد الأطراف. وخلال آخر مؤتمر بشأن تدابير تيسير دخول المعاهدة حيز التنفيذ، المعقود في فيينا في أيلول/سبتمبر، أكد بلدي مجدداً التزامه بالمعاهدة وبيّن أنه في إطار العمليات الداخلية اللازمة للتصديق، اعتمد الكونغرس في بلدنا القانون رقم ٦٦٠ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ بالموافقة على المعاهدة، وهو القانون الذي أقرته المحكمة الدستورية، ولم يبق اعتباراً من ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلا أن تودع حكومة كولومبيا صك التصديق.

وكنتيجة للمعلومات التي قدمتها كولومبيا والخطوات التي اتخذتها خلال المؤتمر الثالث المعني بتيسير دخول المعاهدة حيز التنفيذ، أدرجت هذه المسألة في جدول الأعمال وتناولها بالنظر الفريق العامل ألف والفريق الاستشاري للجنة التحضيرية. وفي كلتا المناسبتين تلقت كولومبيا دعم كل من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وبما أن ذلك هو العائق الوحيد الذي حال دون تصديقنا على المعاهدة، والآن وقد تم الاضطلاع بالإجراءات الداخلية، وفور بلوغ اتفاق يمكن من إلغاء الاشتراكات المتراكمة إلى حد الآن، فإن

كولومبيا ستودع صك التصديق ذا الصلة وستشرع اعتباراً من تلك اللحظة في دفع اشتراكاتها إلى اللجنة تمثيلاً مع مركزها القانوني الجديد بموجب المعاهدة.

وفي إطار الجهود التي نبذلها للخروج من هذه الحالة، نود أن نعرب عن امتناننا للاهتمام الذي أبداه فعلاً العديد من الدول في اقتراح صيغة أو حلّ لتجاوز هذه العوائق وتمكيننا من التصديق على المعاهدة في أسرع وقت ممكن، الشيء الذي رغبتنا فيه دوماً. وإننا نثق في أنه بإمكاننا أن نعول على تفهم ودعم الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وصولاً إلى هذا الهدف.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر مندوبة كولومبيا الموقرة على بيانها.

مثلما أعلنت في البداية، مندوبة كولومبيا الموقرة، هي المتكلمة الوحيدة على قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة الآن؟ يبدو أنه لا يوجد أحد.

وقبل أن نواصل أعمالنا في جلسة غير رسمية - وكما تذكرون، سنعقد اليوم الجلسة العامة غير الرسمية لتناول البند ٢ من جدول الأعمال، وهو "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة" - اسمحوا لي أن أدلي ببيان ختامي موجز بمناسبة نهاية فترة رئاسة المكسيك لهذا المؤتمر.

الزملاء الأعضاء، هذه هي الجلسة العامة الرسمية الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح في ظل رئاسة المكسيك. وأنا سعيد جداً بأننا تمكنا من مباشرة عملنا على أساس المبادرة التي تقدمت بها في نهاية شهر آذار/مارس لعقد جلسات عامة غير رسمية تتناول مختلف بنود جدول الأعمال الذي أقرناه. وكما ذكرت سابقاً، تقوم هذه المبادرة على الاقتراحات التي قدمها سلفاي مباشرة خلال فترة رئاستهما وهما السفير رجحاح حسين من ماليزيا والسفيرة أمينة محمد من كينيا، اللذان أود أن أثني على جهودهما ثناءً خاصاً.

وتبادل وجهات النظر هذا، كما أراه، مكننا من فهم أفضل للمواقف الموضوعية لمختلف الوفود من البنود المدرجة على جدول أعمالنا، وعزز انطلاق حوار أكثر صراحة وانفتاحاً آمل أن يقربنا من الاعتماد الباكر لبرنامج عملنا، الذي ينبغي أن يظل أولويتنا. كما يسعدني أن أرى خلفي مباشرة في هذا المنصب، وهما سفيراً منغولياً والمغرب يتفقان على مواصلة هذه العملية، التي تضمن استمرارية هذه المبادرة. ومع ذلك لا يمكنني، حضرات الزملاء الأفاضل، أن أخفي خيبة أمني إذ لم نتمكن مجدداً من المضي قدماً في اعتماد برنامج العمل. ونحن ندرك جميعاً أن بعض الوفود ترى مشاكل فيما يتصل ببعض العناصر الواردة فيما يعرف بمقترح السفراء الخمسة، غير أننا نجهد حتى الآن الصعوبات المحددة التي تراها. وللأسف، فإن المشاورات التي تمكّنت من إجرائها لم تسلط الضوء الكثير على ذلك. وآمل أن يغتنم المترددون إلى حد الآن الفرصة التي تتيحها مناقشة هذه المسائل في جلسات عامة غير رسمية ليبينوا بوضوح ما يعيبنه على المقترح وأن يقدموا حلولاً لذلك.

وأعتقد أن العوائق الرئيسية التي تحول دون إحرازنا تقدماً لا تكمن في المضمون الفعلي للمسائل أو في مختلف الولايات التي ستسند إلى الأجهزة الفرعية، بل في أوجه الربط التي أقمنها عبر الزمن صواباً أو خطأ. لقد

حان الوقت لكي ننظر في كل مسألة من هذه المسائل اعتماداً على مقوماتها، وأن نترك جانباً أية علاقة طبيعية أو اصطناعية يمكن أن تكون لها مع المسائل الأخرى. ويمكن أن يشكل ذلك بحق تفكيراً ابتكارياً يمكن أن نسترشد به في عملنا. وأدعوكم إلى أن تبادروا إلى التفكير على النحو الذي يتشمى مع هذه الخطوط تحدوكم المرونة والإرادة السياسية للمضي قدماً. ويمكن أن نستند على نحو مفيد إلى المواهب والتفاني والمهارة والجدية التي يتحلى به جميع أعضاء المؤتمر يومياً في سعيها لإيجاد حلول تكفل خروجنا من هذه الطريق المسدودة التي باتت لا تُتحمل.

الزملاء الأفاضل، لقد كان لي شرف عظيم في أن أترأس أعمال المؤتمر. وأود أن أشكر لكم حسن تعاونكم جميعاً. لقد شجعتني دعم الوفود على اتخاذ الخطوات التي اتخذتها. ولا يمكنني أن أحتم دون أن أعرب عن تقديري للأمانة، التي تُختبر قدراتها يومياً. كما أود أن أتوجه بجزيل الشكر للمتترجمين الشفويين، الذين يساعدوننا دوماً على أن نفهم بعضنا البعض فهماً أحسن.

وأخيراً أود أن أعلن أنني سأقدم خلال الأسبوع القادم تقييمي الشخصي للجلستين العامتين غير الرسميتين الأوليين - اللتين عقدت أولاهما يوم الخميس الماضي، وستُعقد الثانية خلال بضع دقائق. وسيكون هذا التقييم مشتركاً نظراً إلى أن كلتا الجلستين العامتين ستكونان قد تناولتا جوانب مختلفة من قضايا نزع السلاح النووي، وهي مسألة لا تزال تحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي. ومرة أخرى أعرب عن أملتي في أن تمكننا النتائج المتوقعة من هذه المداولات من المضي قدماً. أشكركم جزيل الشكر.

وبذلك نكون قد أنهينا عملنا الرسمي لهذا اليوم. أود الآن أن أرفع هذه الجلسة وأن أدعو إلى عقد الجلسة العامة غير الرسمية في غضون خمس دقائق.

وستعقد الجلسة العامة الرسمية القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس القادم ٢٧ أيار/مايو، في الساعة العاشرة صباحاً، برئاسة مندوب منغوليا الموقر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

— — — — —